العرب
الخميس 2019/09/05
السنة 42 العدد 11458

تناقضات تهدد المشهد السياسي الجزائري

أزراج عمر
كاتب جزائري

حفل المشهد السياسي الجزائري هذا الأسبوع بالكثير من التحركات والتصريحات الملفتة للنظر، ومنها رفض نائب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الجزائري أحمد قايد صالح، لأي تدخل أجنبي في الشأن الداخلي الجزائري، وكذلك اقتراحه البدء في تهيئة المناخ للشروع في الانتخابات الرئاسية قصد حل الأزمة العالقة المتمثلة في استمرار مظاهرات الحراك الشعبي، وبروز مطالب الطلاب الجزائريين خلال مظاهراتهم الثلاثاء الماضي، والتي تجسدت في شعاراتهم المرفوعة التي أكدوا فيها رفضهم السماح بإجراء الانتخابات الرئاسية من دون إشراكهم في الحوار الوطني وإسقاط كافة رموز عصابة النظام أولا.

المدهش في الأمر أن المطالبة بالمشاركة في الحوار تتناقض مع عدم اعتراف الحراك الشعبي بلجنة الحوار التي يرأسها رئيس البرلمان السابق كريم يونس، مع العلم أن حركة الطلاب تقدم نفسها كجزء عضوي من الحراك الشعبي. هناك تناقض آخر في المشهد الجزائري وقد عكسه انعقاد اجتماع البرلمان للنظر في طلب وزير العدل برفع الحصانة عن بعض أعضاء البرلمان وهم بن حمادي إسماعيل وبري الساكر ومحمد جميعي الذي يشغل أيضا منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني. ويقال إن رفع الحصانة عن أفراد هذا الثالوث هو من أجل تفعيل القوانين لمحاكمتهم بسبب القضايا التي رفعت ضدهم في محاكم الدولة. فكيف يعقل أن ينصّب محمد جميعي على رأس البرلمان (الغرفة السفلى) ثم كزعيم لحزب جبهة التحرير الوطني في ظرف زمني قياسي جدا، في الوقت الذي تعرف فيه المخابرات وجهاز القضاء الشيء الكثير عن أسرار ملفاته التي تفتح الآن فقط حيث يتهم بتهم خطيرة قد تؤدي به إلى السجن؟

التحركات والتصريحات المتناقضة تعني وجود ولاءات مختلفة وصراعات حادة متنوعة في المشهد السياسي الجزائري الذي ينذر بتطورات خطيرة، منها إمكانية فرض حالة الطوارئ من قبل أطراف ما فتئت تسعى إلى إعادة حكم الرجل الواحد

وهكذا يمكن لنا تأويل التحرك المضاد لمحمد جميعي ضد محند أوعمر بلحاج الأمين العام بالنيابة لمنظمة المجاهدين، الذي يتهمه بكتابة بيانات ضد حزبه تدخل في نطاق صرف الأنظار عن مشاكله مع المحاكم ومع جهات داخل النظام لا ترغب فيه كأمين عام لحزب جبهة التحرير. أما اتهامه لسعيد بوتفليقة، الموجود الآن سجينا في سجن الحراش، بأنه كان يسير حزب جبهة التحرير بالهاتف فيفسره المحللون السياسيون على أنه محاولة منه للاصطفاف بشكل مرتجل ومختلق إلى جانب رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الذي وضع شقيق الرئيس المخلوع عبدالعزيز بوتفليقة في سجن الحراش، بهدف التقرب منه لحمايته من المحاكمة ومن أجل الحفاظ على موقعه كرئيس حزب كبير ضمن بنية النظام الحاكم.

وتفيد القرائن أن محمد جميعي، الذي يواجه الآن خطر إسقاط الحصانة عنه من طرف البرلمان الذي كان يرأسه منذ مدة قصيرة، لم ينطق يوم كان سعيد بوتفليقة صاحب نفوذ في أعلى هرم السلطة بمثل هذا التصريح ضده أو ضد شقيقه عبدالعزيز بوتفليقة، وبالعكس فإن كل الكلمات التي ألقاها سابقا وهو على رأس البرلمان أو في قيادة حزب جبهة التحرير الوطني كان قد أصرّ فيها على شرعية النظام الحاكم وحق بوتفليقة في الترشح للعهدة الخامسة.

وفي سياق تفاقم هذه التناقضات التي تثقل كاهل الحياة السياسية الجزائرية نجد سليمان شنين، رئيس البرلمان (الغرفة السفلى)، قد دعم سابقا وها هو يواصل دعمه الآن، وذلك من خلال الكلمة التي ألقاها مؤخرا على أعضاء هذه الغرفة، دعوة رئيس أركان الجيش إلى الانتخابات الرئاسية في الوقت الذي يصرح فيه شنين باستمرار بأنه جزء من الحراك الشعبي، مع العلم أن هذا الحراك لم يكلفه بالنيابة عنه للقيام بموافقة دعوة رئيس الأركان.

ويلاحظ هنا أن كثرة هذه التحركات والتصريحات المتناقضة تعني في العمق وجود ولاءات مختلفة وصراعات حادة متنوعة في تضاريس المشهد السياسي الجزائري الذي ينذر بتطورات دراماتيكية خطيرة، ومنها إمكانية فرض حالة الطوارئ من قبل أطراف ما فتئت تسعى إلى إعادة حكم الرجل الواحد أو الشلة بالقوة.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن كل هذه التناقضات التي تنخر الحياة السياسية الجزائرية ويعاد تفريخها نمطيا في خطابات وممارسات جوقة النظام الحاكم في الجزائر، لم تستورد من خارج البلاد بل هي نتاج مركب من أشكال الزعامات الفردية ذات الطابع الإقطاعي التي أنتجتها ولا تزال تنتجها البنية الثقافية والاجتماعية والنفسية الجزائرية المتخلفة التي تسوّق منذ الاستقلال في مختلف أجهزة الحكم، وعلى مستوى أحزاب الموالاة، ولدى الكثير من أحزاب المعارضة، ويبدو أن الحراك الشعبي نفسه قد بدأ يصاب الآن بهذه اللوثة الخبيثة، مع الأسف، حيث يظهر فيه أفراد معينون ومكررون يوميا (لا يتجاوز عددهم سكان عمارة من طابقين) ويقومون بممارسة طقوس النرجسية السياسية كالظهور بمظهر الأبطال المنقذين من الضلال، ويمعنون في التسويق لأنفسهم كممثلين لخمسة وأربعين مليون جزائري وجزائرية، والأدهى والأمرّ هو أنّ وسائل إعلام جزائرية معروفة ومعينة هي التي تغذي هذه الظاهرة بهدف تفريغ الحراك الشعبي من روحه الجماعية، وتحويله إلى سقيفة بن ساعدة جزائرية معاصرة.

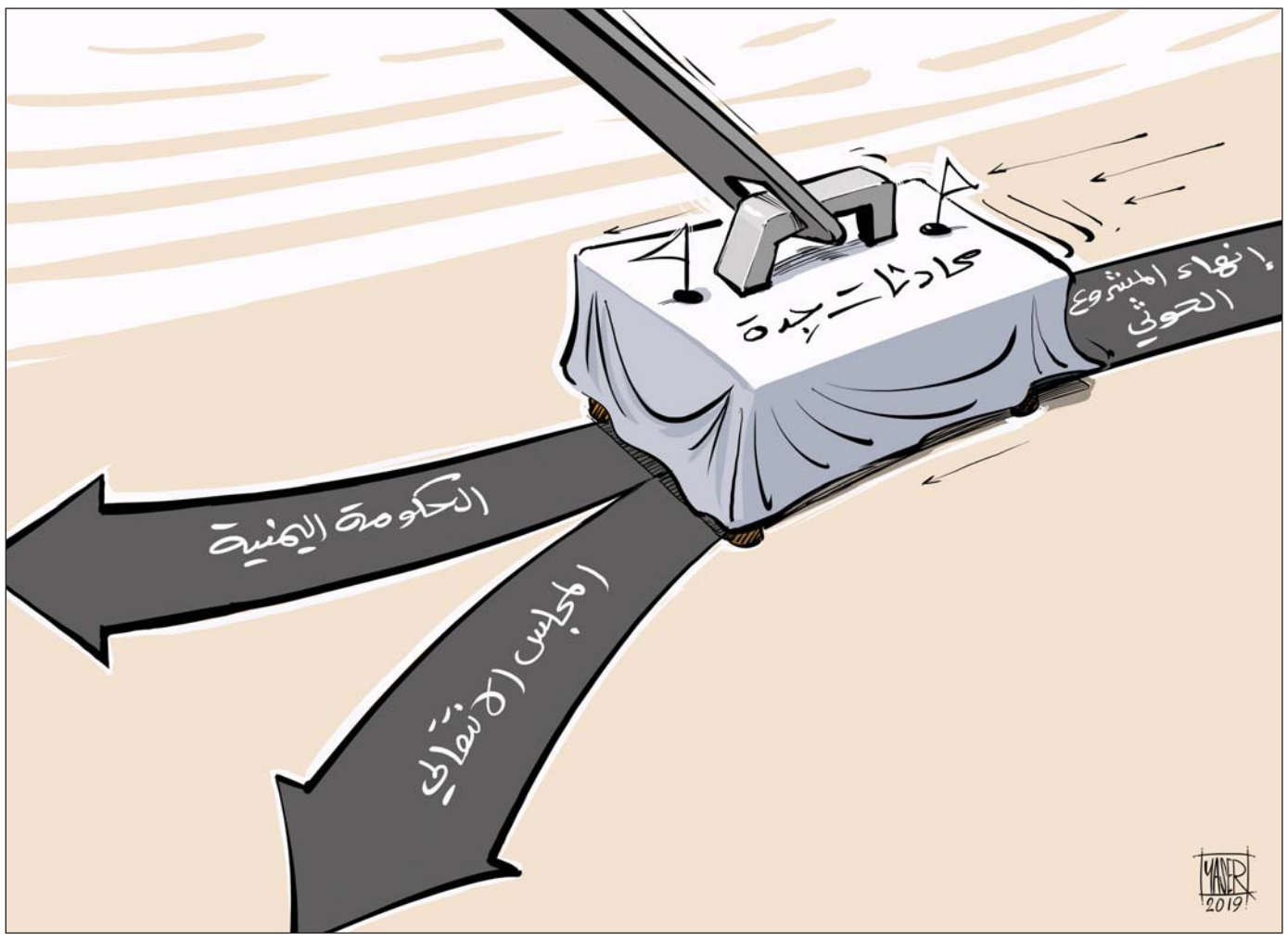

تونس.. الغش المتعمد في الوعود الانتخابية

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا تخلو المواجهة الانتخابية في تونس من محاولات مستميتة لاستغفال الشعب واستبلاهه من قبل المرشحين للرئاسة وحملاتهم وداعميهم، وخاصة من الإعلاميين والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي.

فالأغلبية الساحقة من المتنافسين على كرسي الرئاسة في تونس، يطلقون العنان لوعود سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية يعرفون أنها لن تتحقق، وأنها مجرد أوهام يراد لها أن تعشش في عقل المتلقي عسى أن تكون الوقود الحيوي الذي يدفع بصاحبه لانتخاب هذا المرشح أو ذاك.

وعود المرشحين للانتخابات الرئاسية في تونس تصطدم بحقيقة مهمة وهي أن صلاحيات رئيس الدولة محدودة وفق دستور العام 2014 رغم أنه ينتخب مباشرة من الشعب، ولا تتجاوز تقريبا الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية وتعيين مفتي الديار، بينما تحتاج مبادراته التشريعية إلى قوة برلمانية تسندها. في حين أن الفاعل الأساسي في السلطة التنفيذية هو رئيس الحكومة الذي لا ينتخب مباشرة، بحيث أنه المسؤول عن الاقتصاد والتنمية والاستثمارات الكبرى وعلى إدارة الأسواق والصفقات والموازنات الحكومية والملفات الاجتماعية وغيرها.

بعض المرشحين للرئاسة يحاولون استغلال مسألة مهمة وهي أن التونسيين عاشوا على امتداد 53 عاما تحت حكم نظام تعود فيه جميع مقاليد السلطة إلى رئيس الجمهورية، لإقناع الناخبين بأنهم قادرون على تحقيق إنجازات غير مسبوقة وخاصة في المناطق الداخلية للبلاد، لذلك نراهم يخاطبون الشعب وكأنهم يتنافسون على كرسي الرئاسة في بلد نظامه رئاسي، وفي ذلك غشّ متعمد يستهدف بالأساس تزوير نوايا التصويت.

من المرشحين للانتخابات من وصل به الأمر إلى إطلاق وعود بإعادة الحياة إلى الاتحاد المغاربي وبتنفيذ مشاريع مع دول كالجزائر وليبيا، مثل مناطق حرة مشتركة والاكتفاء ببطاقة الهوية الوطنية للتنقل، وكأنه يستطيع تنفيذ ذلك بضغطة زرّ، أو أن بيده قرار الحكم في تلك الدول.

ومن المرشحين للرئاسة كذلك من يتحدث عن فرنسا بوصفها دولة عدوة، ويعد بمراجعة اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بشروطه أو إلغائها، على أساس أنه سيشكل مشروع استقلال وطني، رغم أنه يعرف أن تونس توجد في منطقة مضطربة وتعيش على القروض والمنح والمساعدات، ولا تمتلك مؤيدات الضغط على العواصم الكبرى، وتراجعها عن أيّ اتفاقيات للشراكة سيجعلها الخاسر الأكبر في ظل وجود منافسين فعليين لها في المنطقة، يستفيدون من كل خطأ يرتكبه حكامها ونخبتها السياسية.

هناك من المرشحين للرئاسة الحزبيين من يقدمون برامج أعدتها أحزابهم للانتخابات البرلمانية على أنها برامجهم الرئاسية، وفي ذلك خلط متعمد، حيث لا أحد يضمن أن المرشح الذي سيصل إلى قصر قرطاج سيُسندُ بكتلة نيابية كبرى من حزبه لتمرير مبادراته التشريعية، أو لتزكية رئيس حكومة من داخل منظومته الحزبية، ولذلك فإن الربط بين البرامج الرئاسية والبرلمانية يمثّل بدوره استغفالا للناخبين.

وهناك من المرشحين للانتخابات، وخاصة المستقلين منهم، من يمعنون في إرسال الوعود الانتخابية وكأنهم من سيسيّرون البرلمان والحكومة إلى جانب الرئاسة، وهو أمر يتعلق إما بمراهقة سياسية أو بنية الغش المتعمد، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالحديث عن قرارات مصيرية ومشاريع استراتيجية كبرى وبإحداث تحولات غير مسبوقة في الحياة المعيشية للمواطن.

حتى موضوع ما سمي بالثروات المنهوبة، ليس أكثر من ورقة للمزايدات الانتخابية في سوق السياسة، فتونس ليست دولة ثرية بالنفط والغاز كما يقال، وهناك إحصائيات وأرقام دولية موثقة تحدد كميات الإنتاج والتصدير والاحتياطات الموجودة تحت أرض كل دولة وفق معطيات لا تستطيع أيّ حكومة إخفاءها.

والأكيد أن الدعوة إلى تأميم تلك الثروات ليس أكثر من خطاب عاطفي، إلا إذا كان المقصود تأميم الشركات الأجنبية المعنية وهو ما لن يتحقق لاعتبارات عدة، وتكفي الإشارة هنا إلى الخسائر الفادحة التي لحقت بالشركات التي كانت تابعة لرموز النظام السابق وتولت الدولة تأميمها أو مصادرتها في العام 2011 لتصبح عبئا على المجموعة الوطنية وليس مكسبا لها.

التلاعب بعواطف الناخبين، وصل إلى حد التخلي عن ثوابت كان بعض المرشحين للرئاسة يزعمون الدفاع عنها، فالمنصف المرزوقي كان في ظل حكم الزعيم الحبيب بورقيبة أو الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي من أبرز الداعين للمساواة في الإرث بين الجنسين، ولكنه أمام الامتحان الفعلي أعلن أنه سيرمي قانون المساواة في الميراث في سلة المهملات إذا جيء به إليه، وذلك من باب مغازلة القوى الاجتماعية المحافظة

وعود المرشحين للانتخابات الرئاسية في تونس تصطدم بحقيقة مهمة وهي أن صلاحيات رئيس الدولة محدودة وفق دستور 2014 رغم أنه ينتخب مباشرة من الشعب، ولا تتجاوز الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية وتعيين مفتي الديار التونسية

وخاصة من الإسلاميين حيث يحاول الاستحواذ على أصوات عدد منهم في منافسته عليها مع مرشح حركة النهضة عبدالفتاح مورو للرئاسة.

هناك من المرشحين للرئاسة من تحولوا إلى وعاظ دينيين،أو إلى دعاة لا همّ لهم سوى التشكيك في دولة الاستقلال وإصلاحاتها وخياراتها الاجتماعية، والحديث عن ضرورة تطبيق الشريعة دون أن يحددوا إن كان ذلك وفق نموذج السودان أو وفق تصور طالبان، بينما يحاول آخرون تقمص شخصية جمال عبدالناصر أو معمر القذافي بشعارات قومية في غير سياقها التاريخي، أو بالهجوم غير المبرر على هذه الدولة أو تلك، وكأنهم نقلوا تونس من موقعها الحالي إلى أميركا اللاتينية، أو جعلوها متاخمة لكوريا الشمالية ليحصّنوها بصواريخ كيم جونغ أون.

ومن الملفات المطروحة بقوة من قبل المرشحين للانتخابات ملف الجهاز السري والاغتيالات السياسية والتسفير إلى ساحات القتال في دول مثل سوريا وليبيا، وهو ملف مهم ومؤثر ومصيري بالنسبة للدولة، ولكن أيّ وعود بشأنه لن تتحقق في ظل التوافقات السياسية التي لا تزال حركة النهضة جزءا منها، وقد تستمر كذلك في حال حصولها على نتائج مؤثرة في البرلمان القادم، وبالتالي فإن القضاء لن يخرج من تحت سيطرة السلطة التنفيذية، ولن يتجه للحسم في المسألة، بل سيستمر الوضع كما كان عليه في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي الذي دخل رئاسيات 2014 بوعود لا تزال ترن في أسماع التونسيين، قبل أن يتبين أنها لم تكن سوى شعارات وسرعان ما تبين زيفها بتوافق مع الإسلاميين، وفق اتفاق سابق على تقاسم السلطة قد تم التوصل إليه في لقاء باريس بينه وبين راشد الغنوشي.

إن أي مرشح مستقل للرئاسة قد يصل قصر قرطاج سيجدُ نفسه معزولا في غياب الحزام الحزبي والسياسي الذي يستند إليه وخاصة في البرلمان، كما أن أي مرشح متحزب للانتخابات سيجد نفسه مرتبطا بالتحالفات القادمة والتي لن تكون النهضة بمعزل عنها، وهي التي خاضت كل تجارب الحكم منذ ديسمبر عام 2011، ولا تقبل الركون إلى المعارضة.

وقد يكون هناك حل وحيد قايم في هذه الظرفية، وهو أن يكون رئيس الجمهورية المنتخب من حزب قوي داخل البرلمان يتحالف مع قوى أخرى قريبة منه لتحقيق الأغلبية القادرة على تشكيل الحكومة بما يسمح بالدفع بالإسلاميين إلى خارج الحكم، وهذا الأمر يبدو صعب المنال على الأقل في الوقت الحالي.

في الحملة الدعائية للانتخابات الرئاسية في تونس، كل يغني على ليلاه، ولكن الواضح أن الحسم الحقيقي في ما يتعلق بمستقبل البلاد، سيكون في السادس من أكتوبر القادم موعد الانتخابات البرلمانية.